

وتحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلي .

وبما ان هذا الهدف هو اساسي في السياسة الجديدة ، فإن الحكومة الاسرائيلية ، على الرغم من تعويم الليرة ، لا تستطيع ان تسمح بحدوثذبذبات كبيرة في قيمة الصرف ، لان ذلك يناقض مصالحها الاقتصادية في مجالات توفير العمالة وخفض العجز في ميزان المدفوعات . ولذلك يتوقع ان يتدخل البنك المركزي ، بايعاز من الحكومة في تحديد قيمة الصرف في سوق العملة الصعبة . وقد اعلن وزير المالية ارليخ : « اننا نتمنى ان تكون ذبذبات الليرة بين زيادة بمعدل ٥٠ اغوراه ، وانخفاض بمعدل ٣٠ اغوراه ، حسب العرض والطلب . اما اذا حدثت قفزات عالية ، فسنعتبر ذلك مضاربة ، وفي استطاعتنا دائماً اتخاذ اجراءات فورية ضدها » (١٥) .

واوضح مدير عام وزارة المالية عميرام سيفان ما تعنيه هذه الاجراءات بقوله : « ان بنك اسرائيل سيضطر الى التدخل في حال اختلال قيمة الصرف نتيجة التجارة بالاموال ، ولكن ليس نتيجة الصفقات التجارية . فاذا كان الاختلال ناتج عن الثغرة بين الواردات والصادرات فإن البنك لا يستطيع ان يتدخل . اما اذا حدث نتيجة التجارة بالاموال (في السوق السوداء) فعندئذ عليه ان يتدخل » (١٦) .

رفع الرقابة على العملة الصعبة : يرمز هذا الاجراء الى التغييرالايدولوجي الاساسي في السياسة الاقتصادية الجديدة ، خاصة وان الرقابة على العملة الصعبة مفروضة في فلسطين منذ سنة ١٩٤١ ، وقد رافقت الاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته . وتعتبر هذه الخطوة خطيرة ، في نظر معظم الاسرائيليين ، بسبب وضع اسرائيل الامني ، وقلة احتياطي العملة الصعبة لدى الخزينة الاسرائيلية . وسينجم عن الغاء الرقابة قيام سوق حرة للعملة الاجنبية في اسرائيل ، ووقف تدخل الحكومة في معظم مجالات التداول بالعملة الاجنبية ، مما قد يؤدي الى تدفق حر للعملة الصعبة الى اسرائيل وبالعكس . وبناء على هذه السياسة يستطيع سكان اسرائيل الان ، خلافاً للماضي ، الاحتفاظ بالعملة الصعبة في المصارف الاسرائيلية دون تحديد مبلغها . كما يستطيعون الاحتفاظ في مصرف اسرائيل بأي مبلغ حصلوا عليه مقابل تصدير بضائع او اي دخل اخر .

ضرائب جديدة مع خفض الاعانات الحكومية : قرر وزير المالية ، ضمن السياسة الجديدة ، رفع نسبة ضريبة القيمة الاضافية بحيث يتوقع ان تدر ملياري ليرة خلال نصف سنة ، مع تخفيض الضرائب الشرائية الاخرى بقيمة مليار ليرة . وبناء على ذلك رفعت اسعار السلع المستوردة بنسبة ٢٥٪ وما فوق ، والغيت رسوم الاستيراد مثل ضريبة استيراد الخدمات ، مع تخفيض